



قضايا الاصلاح السياسي

د.أ.د. محمود حمد

أثر اللامركزية على الاستقرار السياسي

(الحالة اليمنية نموذجاً)

اعداد / أحمد حسن كندسة العولقي

شكر وتقدير

الى الاستاذ الفاضل / أ.د. محمود حمد

الذي تشرفنا بالعمل تحت إدارته

والذي من خلاله ادركنا ان التدريس الحق ليس صفات علمية سامية فحسب انما

صفات انسانية اسمى، تجعل من اجتمع فيه قدوة لكل طلابه

مقدمة:

لقد مرت اليمن بالعديد من التقلبات السياسية والاجتماعية على مدى أكثر من خمسين عاماً كانت مسرحاً لصراع على الحكم سواء في شمال اليمن الذي خضع تحت حكم الدولة المتوكلية، وجنوب اليمن الخاضع تحت الحكم البريطاني وخلال فترات التحرر من الاستعمار والقضاء على الحكم الملكي مر شمال اليمن وجنوبه بعدة ارهاصات راح ضحيتها الكثير من المواطنين بل وحتى من الجيش المصري الذي سعى الى اقامة حكم جمهورية ضد التوجه السعودي خلال تلك الفترة.

واتسمت جميع المراحل التاريخية والسياسية التي مرت بها اليمن بنظام شمولي اشتراكي في الجنوب ونظام جمهورية تحت قيادة عسكرية او نخب اقتصر الحكم عليها، واتصفت تلك الفترة بعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية قد تصل بعض الاحداث الى عمليات التصفية العرقية سواء في الشمال او الجنوب حتى توحد شمال اليمن وجنوبه في عام 1990 بوحدة اندماجية، في رأي الشخصي خطوة متسارعة لفارق التعداد السكاني حيث كان الجنوب يمثل عدد مليون ونصف المليون والشمال يمثل اكثر من 15 مليون نسمة، كذلك الفوارق الثقافية والاجتماعية والنظام الاقتصادي⁽¹⁾ وهو ما ادي الى حرب الانفصال عام 1994 والتي انتهت باجتياح الشمال للجنوب وتحقيق الوحدة بالقوة، وخلال تلك الفترة حاولت الحكومة تحقيق الاستقرار وقد نجحت لحدّ ما من خلال اصدار قانون السلطة المحلية عام 2000⁽²⁾ والذي تم تطبيقه واقامة اول انتخابات المجالس المحلية عام 2001.

حيث شهدت اليمن منذ الفترة 2001 وحتى العام 2009 حالة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي واتجاه الدولة نحو البناء وتوطيد وتقوية اركان الدولة وهي الفترة التي سيتم تسليط الضوء عليها في هذه الورقة البحثية، وبالرغم من الحروب الست التي خاضتها الدولة مع جماعة الحوثيين (انصار الله) المدعومة من قبل ايران، حيث سعت الدولة الى تدعيم قانون السلطة المحلية واتخاذ النظام اللامركزي توجهاً للدولة والذي ساهم في تحقيق الاستقرار حتى بداية الازمة السياسية بين اكبر حزبين حزب المؤتمر الشعبي العام حزب الرئيس اليمني

(1) الفوارق الاجتماعية من حيث المجتمع في الجنوب كان يتصف بالمدنية الكاملة ولا وجود دور للقبيلة في الدولة والقانون هو السائد على الجميع، اما الشمال القبيلة تمثل الدولة ودولة القبيلة، الفوارق الثقافية اتصف الجنوب بمستويات عالية من محو الامية والتعليم وتعليم الكبار ومجتمع شبه صناعي وزراعي، في شمال اليمن نسب كبيرة جدا من الامية يعتمد على الانتاج الزراعي. النظام الاقتصادي في الشمال رأس مالي حر الجنوب اشتراكي.
(2) https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11696 . موقع رئاسة الجمهورية اليمنية، قانون رقم(4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية.

السابق وحزب التجمع اليمني للإصلاح (فرع اخوان اليمن) والذي سعى الى افشال كل توجهات الدولة لإقامة انتخابات برلمانية تمهيداً للانقلاب على النظام في ثورة الشباب في فبراير العام 2011.

لقد شهدت اليمن خلال الاعوام من 2001 وحتى العام 2009 استقراراً سياسياً لم تنعم به اليمن خلال تاريخها الحديث والذي بدوره ادى الى ظهور اليمن كدولة مستقرة يمكن لها جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار واستطاعت خلال تلك الفترة افتتاح اكبر مشروع استثماري نفطي ميناء بلحاف لتصدير الغاز بكلفة اجمالية بلغت حوالي (5.4 مليار دولار) بأكبر استثمار في تاريخ اليمن من حيث الكلفة المالية، تمتلك شركة توتال الفرنسية نسبة 40% من المشروع وساهمت فيه الحكومة اليمنية وعددًا من الشركات المتعددة الجنسيات وبدء تصدير الغاز العام 2009⁽³⁾. وبطبيعة الحال فإن النظام السياسي في اليمن هو سلطوي تعددي.

اهداف البحث:

التعرف على اثر اللامركزية في دعم الاستقرار في اليمن من خلال اقرار قانون السلطة المحلية وتقويض العديد من الوظائف والمهام التي تقوم بها الادارات العامة المعينة مركزياً وكيفية نقل هذه الصلاحيات الى مجالس محلية منتخبة بشكل مباشر من المواطنين. والذي ساهم في الاتي:

- انخفاض حدة الغليان في بعض الاقاليم التي تشعر بالتهميش خصوصاً الجنوبية منها وشمال الشمال.
- الحد من الفساد الاداري في الاقاليم وذلك بوجود قانون السلطة المحلية الذي يخول المجلس المحلي مسألة المدراء العموم بفروع الوزارات.
- الاطلاع من قبل المجلس المحلي على المشاريع الاستثمارية والتنمية الخاصة بالمحافظة المركزية والمحلية.
- تنفيذ بعض المشاريع من قبل المجلس المحلي من الموارد المخصصة له محلياً.

أهمية البحث:

اهتمت مراكز الابحاث والجامعات بدراسة علاقة التنمية بالاستقرار السياسي لما له من اهمية جوهرية، وهناك علاقة تكاملية بين الاستقرار السياسي والذي يقوم على اعتماد النظم اللامركزية في الحكم وبين التنمية المستدامة بحيث لا تنمية بدون استقرار، فاستقرار الدولة وانظمتها يعد نشاط يمكن ان يحقق الرفاهية والرفي

⁽³⁾ https://www.bbc.com/arabic/business/2009/11/091107_yemen_gas_export_business

للأفراد ويمكن للدولة من بناء مؤسساتها، فهو يساهم في التداول السلمي للسلطة والتعبير عن تطلعات المواطنين وتمثيلهم من قبل افراد يعبرون عن احتياجاتهم ويتلمسون معاناتهم والذي بدوره يساهم في استقرار الاقليم ، والحالة اليمنية هي حالة واقعية حققت نتائج ملموسة ساهمت في استقرار اليمن، خلال فترة زمنية معينة من خلال المجالس المحلية التي لعبت دوراً مهماً في تحقيق بعض الاحتياجات الضرورية للمواطنين والذي ساهم في تحقيق الاستقرار في اليمن.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذا البحث في مدى تأثير اللامركزية في تحقيق الاستقرار في اليمن والى أي حد يمكن لهذه العملية ان تكون الحل النهائي للازمة اليمنية.

حدود المشكلة

ستقتصر دراستنا على اثر اللامركزية في استقرار اليمن واللامركزية في اليمن ممثلة في قانون السلطة المحلية بمجلسيها على مستوى المحافظة والمديرية والذي تم اقراره عام 2000 ، والذي يعبر بصورة واضحة عن النظام اللامركزي بالرغم من وجود بعض العيوب والقصور التي سيتم التطرق لها، مواضيع السلطة المحلية من المواضيع الواسعة المتشعبة ولا يسعنا في هذا البحث التطرق اليها جميعاً، وسيهتم البحث بعلاقة اللامركزية بالاستقرار السياسي لليمن.

الدراسات السابقة:

مسار تنمية الادارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية (2004). جميل احمد الجويد، وتحدث الكاتب عن اهمية الادارة المحلية في تنمية المجتمعات وبالتالي استقراره سياسياً واقتصادياً، وان مشاركة المجتمعات المحلية في ادارة شؤونها يساهم في استنهاض جهودات المواطنين في البناء والحفاظ على المجتمعات والدولة ككل، ولا تقتصر الادارة المحلية على الدول النامية فقط وانما تظل الالهية كذلك بالنسبة للدول المتقدمة كذلك. وان هذه العملية هي تجربة جديدة في اليمن يجب الاخذ بتجارب الاخرين للاستفادة، بما يتناسب والبيئة المحلية اليمنية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حتى تتمكن من وصف الحالة اليمنية بشيء من التفصيل البسيط مع

العمل على التعرف اوجه او الاسباب التي ادت الى نجاح اللامركزية في تحقيق بعض الاستقرار خلال فترة زمنية معينة والوصول الى استنتاجات تساعد في فهم هذا النجاح.

المجال المكاني والزمني للبحث:

المجال المكاني: تم تحديد اليمن كنموذج لتبيان اثر اللامركزية في دعم واستقراره سياسياً.

المجال الزمني: خلال الفترة من 2000 وحتى العام 2009 وذلك هي الفترة التي تم تطبيق مبادئ اللامركزية في الجمهورية اليمنية والتي اعطت رؤية واضحة لمدى تحقيق الاستقرار.

كلمات مفتاحية: اللامركزية، الحكم المحلي، الاستقرار في اليمن، قانون السلطة المحلية بالمحافظات.

الفصل الاول

الجانب النظري

اللامركزية لغة واصطلاحاً:

لغة: تعني التفريق والتوزيع أو التشتيت، ونقول شيع غير مرتكز أي غير متوازن أو متعدد المراكز.

اصطلاحاً: تختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية نظراً لتباين الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات، إذ تعرف اللامركزية بأنها: "أي فعل تقوم الشركة عبره بنقل السلطة والمسؤولية رسمياً إلى فاعلين وأجهزة تابعة للشركة على مستوى أدنى"⁽⁴⁾

مفهوم اللامركزية :

يرتبط مفهوم اللامركزية بمنهجية النمط الديمقراطي، ذلك ان جوهر اللامركزية هي توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار من خلال تفويض ونقل الصلاحيات من المركز الى المستويات المحلية، حيث تعتبر اللامركزية من اهم مبادئ الحكم الرشيد المستند الى اشراك اصحاب المصلحة من المواطنين في صناعة القرار.⁽⁵⁾

⁽⁴⁾ سلمان ولد حمدون، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، دراسة نشرت بتاريخ 2007/ 8 / 6 على الموقع: www.edarb.com
⁽⁵⁾ د. أحمد فايز العجارمة، اللامركزية في الاردن، مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية، 2016، الاردن. ص.10.

و من منظورات مختلفة. وبالنظر إلى التعريف في قاموس أكسفورد نجد أن مصطلح اللامركزية يدل على نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى أفرعها المحلية. التعريف في القاموس يتعامل مع اللامركزية كظاهرة سياسية تعتمد في الأساس على تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات مختلفة وموزعه بدلا من أن يتم إتخاذ القرار من مركز واحد.

وجاء في تعريف البنك الدولي:

حسب تعريف البنك الدولي "اللامركزية تعني إسناد مهام جمع الضرائب ومهام الإدارة السياسية إلى مستويات حكومية أقل وهو مفهوم يتم استخدامه في مختلف أنحاء العالم على مستويات مختلفة ولأسباب مختلفة وبوسائل مختلفة". في هذا التعريف اعتبر البنك الدولي أن اللامركزية هي ظاهرة سياسية وإدارية وأيضاً اقتصادية. وبالتالي يمكن أن يفهم أيضاً أن اللامركزية هي تحرك أو الانتقال من الحالة المركزية مما يعطي إنطباعاً أن مفهومي المركزية واللامركزية لا يعنون بالضرورة التضاد الكامل ولا يعنون أيضاً وجوب حصرية استخدام مفهوم واحد فقط منهما. ويمكن أن تجتمع الظاهرتين اللامركزية والمركزية في نظام حكم واحد حيث أن المهام الإدارية والسياسية للحكومة يمكن أن تتنوع في تطبيق المفهومين.⁽⁶⁾

مفهوم السلطة المحلية

هي الترجمة الواقعية لفكر أو نظم اللامركزية على الواقع الفعلي فهي تعتبر من ادوات الادارة العامة والتي يتم بمقتضاها اعطاء المحليات الصلاحيات والاختصاصات التي تساعد على سهولة اتخاذ القرارات بالبعد عن السلطة المركزية مع ضرورة ارتباط هذه القرارات بتحقيق السياسات والاهداف التنموية للدولة، وهي كذلك وسيلة ادارية لمعاونة الحكومة المركزية على اداء رسالتها بصورة اكثر فاعلية وكفاءة. ويتم اختيار اعضاء هذه السلطة من قبل المواطنين من خلال الاقتراع المباشر او غير المباشر

مفهوم الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي قد شغل تفكير العديد من المفكرين وقدم العديد منهم النظريات لمحاولة وضع مفهوم محدد فمنذ ارسطو وافلاطون وبعدهم الفلاسفة السياسيين كان تركيزهم محاولة وضع اطار محدد لشكل النظام السياسي الامثل والحكومات الاكثر استقراراً ومن هذه التعاريف الاتي:-

⁽⁶⁾ https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:OtoeO6yA_KwJ:https://eipss-eg.org/ المعهد المصري للدراسات.

" انه استمرار النخبة الحاكمة في السلطة لفترة طويلة دونما تحولات أو انقلابات للسلطة، وبالمشور الاقتصادي نجد ان الاستقرار السياسي يقاس باستمرار انظم الحاكمة بغض النظر عن مسألة كون النظام الحاكم ديمقراطياً أو سلطوياً". (7)

فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والامنية، مع اهمية ذلك في عملية تحقيق الامن والاستقرار، وانما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الامن ورافداً اساسياً من روافد الاستقرار.

وتخطى الدول التي ترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفة المزيد من تكديس الاسلحة أو بناء الاجهزة الامنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشارك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير. (8)

الفصل الثاني

الوضع السياسي في اليمن

الجمهورية اليمنية هي دولة عربية نظامها جمهوري (شبه رئاسي)، تقع جنوب الجزيرة العربية تمتاز بموقع جيوسياسي مهم فهي تمثل البوابة الجنوبية للعالم العربي وموقعها المهم على مضيق باب المندب. تعتمد في واردتها على الاستخراج النفطي والسمكي وبعض السلع الاستخراجية الاخرى.

التقسيم الاداري :

تقسم الجمهورية اليمنية إدارياً في إطار نظام السلطة المحلية الى (22) محافظة بما فيها محافظة أمانة العاصمة وتقسم المحافظات الى (333) مديرية، ويتفرع منها (2200) عزلة وحي، فضلاً عن (36986) قرية⁽⁹⁾.

Asia, American Journal of Muhammad Younis and others, political stability and economic growth in (7) Applied Sciences,5.vol.3.2008,p.204

(8) <http://www.alriyadh.com/2006/04/25/article149109.html> . صحيفة الرياض، 2006م - العدد 13819.

(9) <https://yemen-nic.info/yemen/gover> . رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات.

نظام الحكم :

يقوم الحكم في الجمهورية اليمنية على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينهما، وان المحكمة العليا للجمهورية هي اعلى هيئة قضائية اختصاصها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات ومن حقها إعلان بطلان القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات المتعارضة مع الدستور ، كما أن نظام الحكم يجيز تعديل الدستور حيث أن الشعب الذي وافق على الدستور وأقره يمكن أن يعدله بالطرق المشروعة قانوناً عن طريق نواب الشعب في البرلمان.

الوضع السياسي في اليمن:

لقد سعت الدولة خلال الفترة من 2001 وحتى 2009 الى ارساء بعض مبادئ الانظمة الديمقراطية فأعطت الصلاحيات للمجالس المحلية بالرغم بعض القصور من خلال الالتفاف على قانون السلطة المحلية بتعيين المحافظ رئيس المجلس المحلي للمحافظة وبالتالي افرغ قانون السلطة المحلية من جوهره فالمحافظ ممثل السلطة المركزية هو رئيس السلطة الرقابية المسئولة عن مراقبة اداء.. وبالرغم من ذلك سمحت الدولة بإقامة الاحزاب وحرية الدعاية لهذه الاحزاب وممارسة العمل السياسي.. واعطى الحرية للمرأة في ممارسة العمل السياسي فاصبح هناك تمثيل لها في التشكيل الوزاري بنسب متوازنة، ولأن مشاركة المرأة في الانتخابات عملية معقدة كون المجتمع اليمني لم يتقبل فكرة ترشح امرأة فقامت الدولة بعمل نظام (الكوتا) وخصصت مقاعد خاصة للمنافسة النسائية فقط مما حفز الاحزاب في التنافس على هذه المقاعد.

الوضع النيابي في اليمن:

تمتع اليمن بوجود برلمان يمثل كافة طوائف وشرائح الشعب وتم انشاءه عام 1990 بعد التوقيع على اتفاقية الوحدة حيث تم الاستفتاء على الدستور من قبل المواطنين وعلى نتائج هذا الاستفتاء تم اقرار تشكيل البرلمان والدعوة للانتخابات البرلمانية الاولى في عام 1993، وكان التأخير لأسباب الخلاف السياسي الحاد بين قيادتي الدولتين في تلك الفترة بعد الوحدة.

وضع المرأة في الحياة السياسية في اليمن:

بشكل عام تحظى المرأة اليمنية بمكانة مهمة لدى كافة طوائف المجتمع اليمني وتختلف ادوارها من بيئة اجتماعية الى اخرى .. الا ان الدولة بدأت تهتم بتمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية حيث خصصت الحكومة

دوائر مغلقة خاصة بالمرأة (كوتا) كعملية تعليمية للمجتمع لتقبل فكرة تمثيلها كنائبة بالبرلمان، كذلك تخصيص بعض الحقائق الوزارية للمرأة وتعينها في وظائف نائب وزير ومدراء عموم بل وحتى رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد على مستوى الجمهورية هي امرأة، ان هذا الاهتمام جاء وفق اتجاه الدولة في تبني تأسيس الدولة المدنية التي تمثل كافة طوائف الشعب، فقامت بوضع الخطط الخمس السنوية ووضعت اهداف تنمية المرأة كروزمانة هذه البرامج، بالرغم من وجود بعض القصور والاختفاقات الا ان الدولة وضعت الاسس الاولى لتفعيل مشاركة المرأة وتمكينها سياسياً من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية، واقتصادياً من خلال اتاحة الفرصة امامها في التوظيف الحكومي بتخصيص نسب محددة لها في قوائم الوظائف العامة.

الفصل الثالث

دور اللامركزية في تحقيق الاستقرار السياسي في اليمن

سعت الدولة في محاولة منها الى تثبيت اركان الحكم لديها في مجتمع يتصف بعدم الاستقرار السياسي لعدد من الاسباب منها :

- وجود القبيلة وما تلعبه من دور سلبي في الحياة السياسية في اليمن ويكفي ان نقول شيخ اكبر تحالف قبلي ظل رئيس البرلمان لأكثر من عشرة سنوات بالرغم من ان حزبه لم يحصل على الاغلبية (كتشريف).

- نفوذ جنرالات الجيش ودورهم في الحياة السياسية .

- كبار التجار والمتنفذين في الدولة وذوي المناصب العليا والامنية ودورهم كذلك في العملية السياسية.

- بعض رجال الدين المحسوبين على تيارات معينة ودورهم في الحياة السياسية.

كل ذلك كان لابد على الدولة من التعامل معه والعمل على ايجاد الحلول الممكنة لتحقيق اكبر قدر من الشفافية والديمقراطية حيث استطاعت الدولة ان تحقق بعض النجاحات ولكنها محدودة حيث ساهمت المشاركة السياسية للأفراد بغض النظر عن موقعهم او انتماءهم الى خلق منافسة وحراك شعبي اهتم بهذه التجربة وبذلك حقق بعض المكاسب للدولة وحتى على مستوى شمال الشمال منطقة الحروب الست مع جماعة

الحوثي استطاعت الدولة بعد الحرب الخامسة من اشراك هذه الجماعة في المنافسة الانتخابية فسمحت لهم بتولي المناصب في المجالس المحلية وعينة محافظ بالتوافق مع اهالي تلك المناطق وقامت الدولة باعادة اعمار المنطقة بعد الحرب ولكن ولأن هذه الجماعة تأتمر من الخارج لم يستمر هذا السلام.

كذلك في المناطق الجنوبية والتي تم اعادة الوحدة فيها بقوة السلاح في العام 1994 استطاعت هذه التجربة ان تمتص درجات عالية من الاحتقان من خلال اعطاء بعض الصلاحيات بالرغم من انها ليست جوهرية الا انها اعطت املاً لتلك المناطق فكانت فترة الانتخابات تمثل حالة من الحراك الشعبي الكبير والتي لاقت تفاعل كبير بين الناس كون المرشحين من نفس المناطق بغض النظر عن انتاءهم الحزبي ولكن الفكرة انه لا يتم تعيينه من خارج المنطقة كحاكم عسكري معين من المركز وهو ما ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي الامني وتوجه الدولة الى البناء والاهتمام بالجوانب التنموية.

ان قانون السلطة المحلية الذي اقترته الدولة كان له الاثر الكبير في دعم الاستقرار السياسي في اليمن خلال الفترة ما قبل ثورة الشباب والتي ادت هذه الثورة فيه الى اسقاط الحكم وتفكيك الدولة والجيش وضياع مقدرات ومكتسبات الدولة وسقوطها في براثن الفساد والمخربين حيث لم تستطع الدولة حتى دفع الرواتب فكيف باعادة انتخابات المجالس المحلية ان من الاثار البارزة التي مزقت الدولة اليمنية هو سقوط مؤسسات الدولة وضياع هبة الدولة حيث لم يكن لدى هؤلاء الشباب رؤيه حقيقة عن شكل الدولة، فوقعت هذه الدولة فريسة بأيدي احزاب التيارات الاسلامية وجنرالات الجيش الفاسدين وهو ما اثار حفيظة بقية المكونات السياسية الاخرى قامت بالسيطرة على مؤسسات الدولة وأسقاط الدولة مرة اخرى بيد جماعات مسلحة.

مؤشرات الاستقرار السياسي كنتيجة للامركزية في اليمن:

- ساهمت اللامركزية في الاستقرار السياسي في اليمن من خلال الاتي: -
- اعطاء الشارع الفرصة في حرية التعبير واختيار من يمثلهم محلياً.
- خضوع ممثلي فروع مكاتب الوزارات من مدراء عموم ووكلاء خاضعين للمسائلة من قبل المجالس المحلية.
- تمثيل في المجالس المحلية على مستوى المحافظة والمديرية.

- وجود أفراد من ذوي النفوذ في المجتمعات المحلية ليس بشيخ قبائل وهو متنفس اجتماعي للناس وساهم في الحد من تصلتهم عليهم.
 - تكون مبادئ الحرية، والشفافية وسياسة المسائلة انه لا يوجد احد فوق القانون .
 - لا يمكن الجمع بين منصب تنفيذي وعضوية بالمجلس المحلي وهو ما ساهم في الحد من الفساد وتفعيل الرقابة لحداً لما.
 - تنامي الشعور الوطني لدى المواطنين والذي كان ضعيفاً من قبل، والذي نراه الان في الوقت الراهن وخلال هذه الازمة الحالية شبه معدوم وذلك لاختلاف المصالح وانقسام الشعب، واستفحال الفساد بشكل كبير جداً.
 - رفع مقترحات المشاريع وفق الحاجة الحقيقية للمناطق كونه مقدم من اهالي تلك المناطق عبر مجالسها المحلية.
 - استطاعت المجالس ان تقيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تمويلها من مخصصاتها المحلية والمركزية والذي بدوره خفف من الابعاء الاضافية على اجهزة الدولة.
 - دعم مفهوم التخطيط التشاركي. (10)
 - تزايد الدور الذي تلعبه المجالس المحلية في فض المشاكل واجراء الصلح بين المتخاصمين.
- ان تزايد الادوار التي تقوم بها الحكومة في مجال التعليم والصحة والكهرباء وشبكات النقل... إلخ. قد ادى الى تزايد المسؤوليات وتراكمها في الحكومة مما نجم عن هذا الوضع ظهور مشكلات وقصور وبالتالي ادى الى :
- تفاوت الفوارق بين المناطق المختلفة او من محافظة الى اخرى.
 - تأخر البث في قضايا المواطنين.
 - الروتين والبيروقراطية واعاقة التنمية المحلية الامر الذي جعل المكونات المحلية غير راضية عن القرارات التنموية لأنها غالباً ماتكون بعيدة عن حاجة المواطنين الفعلية ولا تحل مشاكلهم .

(10) ظهر هذا المفهوم في اليمن بداية في المؤسسات الحكومية التنموية المستقلة مالياً والتي تتلقى دعم من جهات خارجية مانحة كالصندوق الاجتماعي للتنمية والذي يعتمد في تنفيذ مشاريعه على اعداد الخطط بالمشاركة مع المجتمعات والافراد التي بحاجة الى تدخل منه وهو ما اعطى هذه المؤسسة مصداقية وقبول على المستوى المحلي والخارجي.

وهو ما ساهمت المجالس المحلية في معالجته من قصور في هذه الخدمات التي تواجه ضغوط من قبل المواطنين من خلال تفويض السلطات وتكليف اعضاء المجالس المحلية بمتابعة الحكومة في توفير الاحتياجات وفق ما يتم تقديمه من فروع مكاتب الوزارات وبالتالي المساهمة في ايجاد الحلول والتخفيف من الاعباء.

ان اللامركزية كمنهج في الحكم ساهم في تحقيق بعض من الاستقرار السياسي في اليمن وكانت التجربة اليمنية ناجحة لحداً ما بموجب تقارير المنظمات الدولية التي اكدت ان هناك تحسن في الاداء الديمقراطي في اليمن وذلك من خلال تحسن فيما يتصل بكشوفات الناخبين وكذلك انخفاض مستويات العنف اثناء الاقتراع، كذلك قيام الحكومة بتعديل قانون الانتخابات وتلقي الطعون .. (11)

بالرغم من ما الادوار الجيدة التي تلعبها المجالس المحلية الان ان فيها قصور يتمثل في صلاحيتها واستقلاليتها:

- يعتبر وجود المحافظ كرئيس للمجلس المحلي على مستوى المحافظة هو خرق واضح لمبدأ الشفافية والمسائلة العادلة فكيف رئيس السلطة التنفيذية والذي يقع تحت طائلة مسائلة المجلس هو رئيسة المعين ففانون السلطة المحلية يعتبر مفرغ من جوهره الحقيقي ورئيس المجلس المحلي هو نائب المحافظ فيما يمثله كسلطة تنفيذية، كذلك مجالس المديرية مدير المديرية هو رئيس المجلس المحلي.
- لا يحق للمجلس الاعتراض على الموازنة العامة للدولة .
- تنص اغلب مواد القانون على ان المجلس يتمتع بصفة رقابية أي يقتصر عمل المجلس على الرقابة على اداء الوحدات التنفيذية بينما يجب ان يتمتع المجلس بصلاحيات تنفيذية تساهم في تأثيره بشكل يساهم في تحسين جودة الخدمات ومحاسبة المقصرين ومكافأة المبدعين.

واخيراً ما يشير حقيقتاً الى ان الحل في اليمن عبر النهج اللامركزي هو ما تم الاتفاق عليه بين جميع مكونات وطوائف المجتمع اليمني في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي ضم جميع مكونات المشهد اليمني برئاسة رئيس الجمهورية وتحت مظلة الامم المتحدة ومباركة خليجية والذي عقد في مارس عام 2013 وكانت من اهم مخرجات هذا الحوار الوطني الشامل هو اقامة يمن اتحادي فيدرالي وتقسّم فيه اليمن الى خمسة اقاليم وتم اقرار هذا الاتفاق وتشكيل فريق قانوني لإعداد مقترح اليمن الاتحادي بعد الاطلاع على التجربة الالمانية والامريكية وتم ذلك ومرر الاتفاق لعرضة على البرلمان للموافقة عليه ولكن انقلاب جماعة الحوثى على الحكومة وسيطرته على الدولة واندلاع الحرب اليمنية ادى الى الحلول دون تنفيذه وتجميده.

(11) التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من ابريل 2003، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية.

الخاتمة:

ان من سمات الحكم الرشيد والنظم الديمقراطية هو اعتماد مبدأ اللامركزية فهي جوهر الحياة الديمقراطية واليمن عاشت فترات طويلة تحت الحكم الكهنوتي وتحت الحكم الاستعماري ومن ثم تحت الحكم العسكري المتحالف مع القبيلة التي كانت مسيطرة على الحياة الاجتماعية لدرجة امتلاك بعض شيوخ القبائل لسجون يتم حبس مخالفينهم بها وفي الجهة الاخرى من اليمن في الجنوب كان هناك نظام شمولي اشتراكي لا يقبل الديمقراطية بل يجرمها ويعتبرها من شرور الغرب فقد عاش الشعبين تلك الفترات من الزمن تحت حكم انظمة لم تكن تؤمن باللامركزية حتى تحقيق الوحدة وبعدها صدور قانون السلطة المحلية والبدء بتطبيق قانون المشاركة في الحكم واعطاء الصلاحيات للمحافظات واعتماد مبدأ اللامركزية في الحكم وهو ما ساهم الحد من الغليان في جنوب اليمن وشمال الشمال، حيث كانت الحكومة تسعى الى تعديل هذا القانون وتم تعديله في العام الذي تلى تطبيقه عام 2002 فكان اتجاه الدولة نحو تبني مبدأ اللامركزية في النظام اليمني والذي بدوره سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

فالنموذج اليمني اعطى التوجه اللامركزي الذي تبنته الدولة كل القوى مسار واحد للتأثير في الحياة العامة وهو عبر المشاركة السياسية اما بالانتخابات البرلمانية او المجالس المحلية فكل فصيل او جماعة او قبيلة او حتى كيانات مسلحة امامها خياران اما الصدام مع الدولة والدخول في حرب واما المشاركة السياسية المدنية حيث عمدت الدولة الى ارسال رسائل ايجابية لكل القوى بضرورة المشاركة في العملية السياسية، واعطت المنح والمزايا المالية، لتشجيع كافة المكونات في الدخول الى العملية الديمقراطية والمشاركة في السياسية.

انتهى،،،

المراجع:

- إسماعيل ابوقرة، الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد4.
- التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من ابريل 2003، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية.
- جميل أحمد الجويد، مسار تنمية الادارة المحلية ومعوقاتها في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
- د. أحمد فايز العجارمة، اللامركزية في الاردن، مركز العالم العربي للتنمية الديمقراطية، الاردن، 2016.
- د. حازم صباح احميد. سهيل علي المجمعى، الافاق المستقبلية لتجربة اللامركزية الادارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، جامعة تكريت، العراق.
- د. سعد علي التميمي، التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي، جامعة المستنصرية، العراق، 2014.
- د. شاهر الشاهر، الاستقرار السياسي معايير ومؤشراته، https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497، 2016.
- سارة فيليبس، تقييم الاصلاح السياسي في اليمن، مجلة اوراق كارينغي، العدد 80، 2007، واشنطن.
- مخرجات الحوار اليمني مارس 2013.
- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11696.

